

## الشريط التاسع والعشرون

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهما أما بعد:

## الاسئلة

س١/ يقول: إذا كان لفظ الحَنْفِي من أَلْفَاظِ الأَضْدَادِ التي تُطْلَقُ على الميل والاستقامة، فلماذا لا يقال من الأصل إنَّ إبراهيم عليه السلام كان مستقيماً على التوحيد ولا يقال مائلاً عن الشرك؟  
ج/ لفظ (الحَنْفُ) في اللغة هو الميل، والحنيف يعني المائل، والرجل به حَنْفٌ إذا كان به ميل في ساقيه أو في إحدى ساقيه، والأمور التي قال فيها العرب ونطقت العرب فيها بالأضداد؛ يعني أن تُطْلَقَ الكلمة وتُسْتَعْمَلُ في الشيء وفي ضده، هذا شائع في لغة العرب، وهو في اللغة يعني في اللسان على نوعين:

• منها ما يُطْلَقُ على الشيء وعلى ضده ويُنظَرُ فيه إلى التلازم؛ بمعنى أن الشيء وضده متلازمان إذا وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخر، ومن هذا الحنف، فيقال (إنَّ إبراهيمَ كانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا) [النحل: ١٢٠]، فَمَنْ مال عن الشرك فإنه لا يميل عنه إلا إلى التوحيد؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا توحيد وشرك، (فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ) [الذاريات: ٥٠]، إذا فررت من الكائنات فإنك تفر منها إلى مُكُونِ الكائنات؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا هذا وهذا.

• النوع الثاني أن يُطْلَقَ بلا إرادة التلازم؛ بل من باب التفاضل تارةً و من باب آخر أو من أبواب أُخَرَ تاراتٍ أُخَرَ، مثل أن يُسَمَّى اللديغ سليم، فاللديغ معروف لكن العرب قد تقول له سليم من باب التفاضل، فكلمة سليم تُطْلَقُ على السالم وتُطْلَقُ على المريض، أُطْلِقْتُ على المريض من باب التفاضل.

وهذه لها تأثير في فقه اللسان العربي فالعرب تارةً تطلقا من باب التلازم وتارةً تطلقها من باب التفاضل وتارةً لا من هذا ولا من هذا، في فقهٍ لهم في هذه الألفاظ.

إذا كان كذلك فلفظ الحنيف الذي جرى عليه السؤال لا يُتَصَوَّرُ أن يكون المرء حنيفاً أو حَنْفِيّاً أو حَنِيفِيّاً إلا أن يكون موحّداً؛ لأنه إذا مال عن الشرك فإنه يميل عنه إلى الحق وهو التوحيد، حنيف عن أهل الشرك مائل عن أهل الشرك فإنه لا بد أن يميل عنهم إلى أهل التوحيد، ولو كان مَنْ مَالٍ إليه إبراهيم عليه السلام وحده فإنه مع أُمَّةٍ وليس مع واحد، وهكذا.

فإذاً الأصل في هذه أنها من باب التلازم، الحَنْفُ من باب التلازم.  
ومنها كلمة -أيضا يُطلقها أهل نجد وربما بعضكم سمعها، وليسوا أهل نجد جميعاً وإنما هم أهل الدعوة، العامة منهم في أول الأمر- يقولون نحن أهل العُوجه، ما معنى العوجه؟  
العوجه هذا من أسماء كلمة التوحيد، أهل العوجه؛ يعني أهل التوحيد، أهل ملة إبراهيم، أهل الحنيفية؛ لأنها عوجه عن طريق الشرك إلى طريق أهل التوحيد، وهذا هو التفسير الصحيح الذي فيها، مثل ما جاء في حديث وصف النبي ﷺ في التوراة.

وَالْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ يَنْقُلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ.

يُقَرَّرُ الْعَلَامَةُ الطَّحَاوِيُّ / بِهَذَا وَسَطِيَّةُ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ، وَهُوَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﷻ، وَأَنَّ الْيَأْسَ هَذَا سَبِيلُ الْكَافِرِينَ، وَالْأَمْنَ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ سَبِيلُ أَهْلِ الشَّهَوَاتِ الَّذِينَ لَا يَرْقُبُونَ اللَّهَ ﷻ وَلَا يَرْقُبُونَ صِفَاتِ الرَّبِّ ﷻ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ فِي الْكَافِرِينَ فِي الْيَأْسِ (إِنَّهُ لَا يَنْتَسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ) [يوسف: ٨٧]، فِي قَوْلِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا قَالَ لِبَنِيهِ (يَا بَنِيَّ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يَوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيْتَسُّوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَنْتَسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ) [يوسف: ٨٧]، فَنَهَاهُمْ عَنِ الْيَأْسِ مِنْ رُوحِ اللَّهِ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ خِصَالِ الْكَافِرِينَ.

وَأَمَّا الْأَمْنُ فَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ ﷻ جَاءَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ) [الأعراف: ٩٩]. وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ كُفْرٌ أَيْضًا كَمَا قَالَ (يَنْقُلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ وَصَفَ الْكَافِرِينَ وَالْخَاسِرِينَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ مِنْهُ وَالْعَذَابَ بِأَنَّهُمْ يَأْمَنُونَ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَيَأْسُونَ مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﷻ.

وَأَمَّا أَهْلَ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهَمْ لَا يَأْمَنُونَ بَلْ يَخَافُونَ ذُنُوبَهُمْ وَيَخَافُونَ عُقُوبَةَ اللَّهِ ﷻ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ خَافَتَهُ مَلَائِكَتُهُ وَهَمْ أَقْرَبُ الْأَقْرَبِينَ وَهَمْ الْمُقْرَبُونَ إِلَيْهِ ﷻ الْمُطَهَّرُونَ مِنْ دَنَسِ الْآثَامِ وَمِنْ رَجَسِ الذُّنُوبِ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ، كَمَا قَالَ (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ) [النحل: ٥٠]، وَكَمَا قَالَ (إِذَا فُرِغَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ) [سبأ: ٢٣].

وَالْيَأْسُ أَيْضًا مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﷻ هَذَا صِفَةُ أَهْلِ الْقَنُوطِ، فَأَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، لَا يَأْمَنُونَ بَلْ يَخَافُونَ اللَّهَ ﷻ وَلَا يَأْسُونَ بَلْ يَرْجُونَ.

وَهَذِهِ رَاجِعَةٌ إِلَى أَنَّهُمْ -يَعْنِي أَهْلَ الْحَقِّ وَأَهْلَ السَّنَةِ- يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ، كَمَا وَصَفَ اللَّهُ ﷻ أَوْلِيَاءَهُ الْمُقْرَبِينَ بِقَوْلِهِ (وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) [الإسراء: ٥٧]، وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الْمُتَّقِينَ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ (إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا) [الأنبياء: ٩٠]، فَجَمَعَ لَهُم بَيْنَ الرَّغْبِ وَالرَّهْبِ.

إِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْأَمْنَ وَالْإِيَّاسَ رَدَّةٌ عَنِ الدِّينِ كَمَا قَالَ (يَنْقُلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ) بِضَابِطٍ.

وَمِنْ الْمَهْمِ مَعْرِفَةُ هَذَا الضَّابِطِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ نَكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ وَعُقْدَتُهَا، وَهُوَ:

☞ أَنْ الْأَمْنَ يَكُونُ كُفْرًا إِذَا انْعَدَمَ الْخَوْفُ.

☞ وَالْيَأْسُ يَكُونُ كُفْرًا إِذَا انْعَدَمَ الرَّجَاءُ.

فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ ﷻ أَصْلًا -يَعْنِي أَصْلَ الْخَوْفِ غَيْرَ مَوْجُودٍ- فَقَدْ أَمِنَ فَهُوَ كَافِرٌ.

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ رَجَاءٌ فِي اللَّهِ ﷻ أَصْلًا فَقَدْ يَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ ﷻ فَهُوَ كَافِرٌ.

إِذَا الْأَمْنُ وَالْإِيَّاسُ مَرْتَبِطَانِ؛ بَلْ مَعْنَاهُمَا الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ.

الأمن لأجل عدم الخوف، واليأس لأجل عدم الرجاء. فمن كان عنده خوف قليل ويأمن كثيراً فإنه من أهل الذنوب لا من أهل الكفر، فإن لم يكن معه خوف أصلاً فإنه كافر بالله Y كما قال هنا (يُنْقَلَانِ عَنِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ). أما أهل التوحيد، أهل الذنوب من أهل القبلة فإنهم بقدر ما عندهم من الذنوب يكون عندهم أمن من مكر الله Y.

فإذا الأمن من مكر الله يتبعض، لا يوجد جميعاً ويذهب جميعاً؛ بل قد يكون في حق المعين أنه يخاف تارة ويأمن تارة، يصحو تارة ويغفل تارة.

وكذلك في اليأس من روح الله يغلب على المرء الموحد تارة أنه ييأس إذا نظر إلى ذنبه، أو نظراً إلى ما يحصل في مجتمعه أو ينظر إلى ما قضى الله Y في هذه الأرض وعلى أهلها من الشرك مثلاً أو من الذنوب أو من الكبائر أو من القتل أو من الفساد فيآته اليأس، فإن غلب عليه اليأس بحيث انعدم الرجاء لنفسه أو للناس فإنه يكفر بذلك.

أما إذا وجد عنده اليأس ووجد عنده رجاء فإنه لا يخرج من الملة. فإذا هنا ضابط الأمن والإيأس الذي ينقل عن الملة هو ما ذكرته لك. وأما الموحّد المعين من أهل الإيمان فإنه بحسب قوة يقينه يجتمع فيه أنه -يعني قد يكون عنده أمن بحسب ذنوبه-، ومن كمل الإيمان وحقق التوحيد فإنه يخاف ولا يأمن من مكر الله.

والأمن من مكر الله؛ يعني الأمن من استدراج الله Y للعباد.

وقد وصف الله Y بعض عباده بقوله (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ) (\*) وَأَمْلِي لَهُمْ إِنْ كُنِي مَتِينًا<sup>(١)</sup>، هذا الاستدراج يحدث الأمن، وما عُدِّتْ أمة إلا وقد أمنت؛ لأن الله Y يبلوهم بالخيرات ويبلوهم بالسينات ويبلوهم بالشر والخير فتنته ثم هم لا يتوبون ولا هم يذكرون.

فإذا وقع منهم الأمن وقعت عليهم العقوبة، نسأل الله Y لنا ولإخواننا العفو والعافية.

فهذا ضابط المسألة. (وَسَبِيلُ الْحَقِّ بَيْنَهُمَا لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ).

إذا تبين ذلك، فالواجب على كل موحّد، كل مؤمن: أن يعظّم في قلبه جانب الخوف من الله Y. فلا يفلح من آمن الله على نفسه طرفة عين، الله Y يقلب القلوب ويقلب الأبصار، وقال في وصف الأولين (وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) [الأنعام: ١١٠].

يرى العبد أنّ الخيرات تنفتح عليه وهم مقيم على الذنوب وهو مقيم على المعاصي وهو مقيم على الكبائر، سواء كان العبد فرداً أم كان مجتمعاً.

بنوا إسرائيل ادّعوا أنهم أحباب الله Y وأنهم أبناؤه وأنه لا يعدّبهم ولو حصل لهم تعذيب فإنما تمسهم النار أياماً معدودة، والله Y عاقب بني إسرائيل العقوبة العظيمة ولعنهم حيث قال سبحانه في سورة المائدة (لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) [المائدة: ٧٨-٧٩]، الآيات.

فالواجب إذاً على الموحّد أن يخاف ذنبه ولا ييأس من روح الله.

كل أحد يُذنب ولكن إذا أذنب استغفر.

يخاف ذنبه ويخشى أن الله Y لم يقبل توبته، لم يقبل حوبته، لم يقبل إنابته، يرجو رحمة الله Y ويخاف ذنوبه.

فما اجتمع هذان في قلب أحد إلا ونجا، وهو رجاء الرحمة وخوف الذنوب.

وهذا هو سبيل الحق الذي هو بين الأمن والإيأس لأهل القبلة.

أسأل الله Y أن يجعلني وإياكم من الراغبين الراهبين الخاشعين، وأن يجنبنا الأمن كما أسأله أن يجنبنا الإيأس فإنه سبحانه على كل شيء قدير.

<sup>١</sup> الأعراف: ١٨٢-١٨٣، القلم: ٤٤-٤٥.

وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ.

يُريد بذلك أَنَّ أهل السنة والجماعة خالفوا الخوارج والمعتزلة الذين يوجبون للعبد النار والخوارج الذين يُكفِّرون بالذنوب.

فقال: إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهِ وَصَارَ مُؤْمِنًا إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ. وهذا لأجل أَنَّ أَعْظَمَ المسائل التي يَنْضِجُ فيها الخروج من الإيمان هو الْجَحْدُ، وإلا فهذا الحصر غير مراد للمؤلف كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

فإذًا هذه الجملة فيها بيان مخالفة المُكفِّرين بالذنوب من الخوارج وأشباههم أو الذين يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه خالد مخلد في النار من الخوارج والمعتزلة ومن شابههم. إذا تبين هذا فهذه الجملة المهمة فيها مسائل:

#### المسألة الأولى:

دليل هذه الجملة:

دليلها الإجماع؛ إجماع أهل السنة والجماعة على أَنَّ من دَخَلَ في الإيمان بيقين فإنه لا يَخْرُجُ منه إلا بِأَمْرٍ مُتَيَقِّنٍ مماثلٍ -يعني في اليقين- لما به دخل في الإيمان. وهذا الإجماع له أدلته من كتاب الله ﷻ ومن سنة رسوله ﷺ.

#### المسألة الثانية:

هذا الحصر في كلام المؤلف ليس مراداً في أَنَّهُ يقول (لا يخرج أحد من الإيمان إلا بالجد)، فينفي التكفير أو الحكم بالردة بالاستحلال أو بالإعراض أو بالشك أو بغير ذلك مما يُحَكِّمُ على من أتى به مع قيام الشروط وانتفاء الموانع بالردة.

ودليل عدم إرادته للحصر أَنَّهُ ذَكَرَ في المسألة الثالثة التي مضت أَنَّ المؤلف تبعاً لأهل السنة لا يُكفِّرُ أحداً من أهل القبلة بذنوب ما لم يستحله فقال في المسألة التي مرت علينا قريباً (وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ) واستحلال الذنب غير الجحد، الاستحلال صورة والجحد صورة، فدلَّ على أَنَّ الطحاوي لا يريد بالجحد الحصر، ففيه ردٌّ على من حَصَرَ الردة أو الكفر بالتكذيب أو بالجحد.

#### المسألة الثالثة:

الجحد من الكلمات التي استعملت في القرآن والتي جاءت في القرآن، ولها دلالتها في لغة العرب. **﴿ فِدَالَةُ الْجَحْدِ فِي اللُّغَةِ: الجحد هو الرد والإنكار، جَحَدَ الشَّيْءِ يعني رَدَّهُ أو أَنْكَرَهُ، هذا من جهة اللغة**

﴿ فَيَجْتَمِعُ في اللغة مع التكذيب بالشئ ظاهراً أو مع التكذيب به باطناً.

﴿ **وَأما في القرآن:** فإنَّ الله ﷻ ذكر الجحد في عدة آيات، وبيَّن أَنَّ الجحد قد يجتمع مع التكذيب وقد لا يجتمع مع التكذيب، قال ﷻ في سورة الأنعام في وصف المشركين (فَأَنَّهُمْ لَا يُكذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) (٣٣) وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَنْبِيَاءِ: (٣٣-٣٤) فدلَّ على أَنَّهُمْ لم يُكذِّبُوا وَجَحَدُوا.

ولهذا حقيقة الجحد عند أهل السنة والجماعة مرتبطة بالقول لأجل هذه الآية قال (فَأَنَّهُمْ لَا

يُكَذِّبُونَكَ) يعني باطنياً (وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) يعني ظاهراً، وهذا مرتبط بالقول لأنهم ردُّوا على النبي □.

والخوارج ذهبوا إلى أن الجحد يكون بالقول وبالفعل معاً، فعندهم أن الجحد يكون بالقول كقول أهل السنة، ويكون أيضاً بالفعل فيدلُّ الفعل على جرده.

وهذا خلاف ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من أن الجحد ليس مورده الفعل؛ لأنَّ الفعل مُحْتَمِلٌ يَدْخُلُهُ التَّأْوِيلُ وَيَدْخُلُهُ الخَطَأُ وَيَدْخُلُهُ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ، وأما القول فإنه يقين وواضح؛ لأنَّه دخل في الإيمان بالقول -بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله-، فلا يخرُجُ منه إلا بجحودٍ ما أدخله فيه، وما أدخله فيه كان قولاً أعلنه، وجحد ما أدخله فيه هو رده وتكذيبه أو إنكاره لما دخل فيه. وهذه الكلمة كلمة الجحد من الكلمات التي يحصلُ فيها خلط وخللٌ، والواجب الرجوع في فهمها إلى دلالة الكتاب والسنة وإلى ما أجمع عليه سلف الأمة.

#### المسألة الرابعة:

أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى في تأصيل قولهم في الإيمان -الذي سيأتي في المسألة التي بعدها- خالفوا الخوارج والمرجئة.

وكذلك أيضاً في إخراجهم الواحد من أهل القبلة من الإيمان خالفوا الخوارج والمرجئة. لهذا تمَّ ارتباط ما بين الدخول والخروج من جهة اليقين.

ولهذا المؤلف الطحاوي ذكرَ لك تنبيه على هذا بقوله (وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)، ولم يقل إلا بالجحد أو إلا بالجحود فيكون مُطْلَقاً؛ بل قال (إِلَّا بِجُحُودِ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ)، وذلك لأنَّه إذا ثبت الأمر بيقين لم يزل بالشك؛ بل لا بد في زواله من يقين يماثل الأول، والمكفرات وما يُحكَّم على الواحد من أهل القبلة فيه بالردة اختلف فيه الفقهاء والعلماء؛ لكن يجمع ذلك أنه لا يُخصُّ عند أهل السنة بالجحد.

ولهذا نقول: الذين قيِّدوا التكفير وإخراج العبد من الإيمان بالجحد فقط -يعني دون الاستحلال ودون الشك ودون الإعراض إلى آخره- هؤلاء ذهبوا إلى أنه لا يكفر إلا المعاند المكذب ظاهراً كحال الكفار والمشركين، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الله ﷻ بيَّن أن كُفْرَ من كُفَرَ من العرب:

□ بعضهم من جهة الإعراض.

□ وبعضهم من جهة الشك.

□ وبعضهم من جهة الجحد ظاهراً والاستيقان باطنياً وهو العناد.

ولهذا نقول: إنَّ المرجئة هم الذين قالوا: لا يخرج المرء من الدين إلا بالتكذيب فقط، فلا بد من التكذيب، والتكذيب قد يكون مع الجحد، وقد يكون الجحد بلا تكذيب كما نصت عليه الآية (فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ) [الأنعام: ٣٣].

إذا تبين هذا: فأصل قول المرجئة في الإيمان -كما سيأتي- أن الإيمان أصله الاعتقاد، فلذلك جعلوا المُخرَجَ منه التكذيب.

ومن أضاف الاعتقاد والقول جعل المُخرَجَ التكذيب والجحد، مثل كلام الطحاوي هنا؛ لأنَّه يأتي أن الإيمان عنده هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، فيجعل التكذيب مُخرِجاً ويجعل الجحد مُخرِجاً لعلاقة التكذيب بالاعتقاد وعلاقة الجحد بالإقرار باللسان.

وأما أهل السنة الذين خالفوا المرجئة في هذه المسألة العظيمة؛ فقالوا إنَّ الركن الثالث من أركان مسمى الإيمان وهو العمل أيضاً يدخل في هذا، وهو أنه يخرُجُ من الإيمان بعملٍ يعمل به يكون من جهة اليقين مُخرِجاً للمرء مما أدخله فيه من الإيمان، وهذا سيأتي مزيد تفصيل له.

#### فإذاً أهل السنة عندهم المُخرجات من الإيمان:

□ منها التكذيب وهو أعظمها. □ ثم الجحد.

□ ثم الإعراض وهو الذي جاء في قوله ﷻ (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا) [السجدة: ٢٢]، (وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِّرُوا مُعْرِضُونَ) [الأحقاف: ٣]، (بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ) [الأنبياء: ٢٤].

□ ومنه الشك، الريب، يرتاب ما عنده يقين، المؤمن هو من لا يرتاب، أما إذا ارتاب لا

يُدري أمحمد □ رسول أم لا؟ فإن هذا صفة المنافق وهو المُعَدَّبُ في قبره بقوله حيث يقول: ها ها لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. وهذه جُمْلٌ يأتي لها مزيد بيان.

وَإِيْمَانٌ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.

يريد بالإيمان: الإيمان الذي أمر الله ﷻ به الناس والذي يصير به المرء معصوم الدم والمال. فَعَرَفَ الإيمان بأنه (الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ)، وهذا التعريف من جهة مورد الإيمان وهو اللسان والجنان، فيتعلق باللسان عبادة الإقرار في الإيمان ويتعلق بالجنان عبادة التصديق في الإيمان.

وهذا التعريف من جهة المورد هو المشهور عن الطائفة التي يسميها العلماء مرجئة الفقهاء، وهم الإمام أبو حنيفة ومن تبعه من أصحابه، ومنهم أبو جعفر الطحاوي صاحب هذه العقيدة. وهذه الجملة مما وافق فيه المؤلف الطحاوي المرجئة وقرَّرَ فيها عقيدتهم. وطريقة أهل السنة ومذهب أهل الحق خلاف هذا لأدلة كثيرة في هذا الموطن. إذا تبين ذلك من جهة أن الطحاوي في هذا الموطن لم يُقرِّرْ عقيدة أهل السنة والجماعة وإنما ذكَّرَ مُعْتَقِدَ طائفته وهم الحنيفة في هذه المسألة، وهو قول المرجئة- مرجئة الفقهاء- فإننا نقول: لا بد من بيان لهذا الأصل العظيم وذلك يُرتَّبُ على مطالب أو مسائل:

المسألة الأولى:

أن الإيمان لفظٌ مُسْتَعْمَلٌ في اللغة قبل ورود الشرع. والألفاظ لها في استعمالها قبل ورود الشرع حالات:

□ الأول: الحال العرفي.

□ والثاني: الحال الأصلي.

والحال العرفي جعلناه الأول لقرِّبه.

والحال الثاني الأصلي جعلناه الثاني لأنه بعيد؛ يعني من جهة العموم.

وهذا هو الذي يسميه طائفة من العلماء يسمونه الحقيقة اللغوية والحقيقة العرفية، فإن الألفاظ المُستعملة لها حقائق لغوية حقيقة ليست مجاز، ولها حقائق عرفية يعني في استعمال أهل العرف لها.

مثال ذلك لفظ الدابة، فإنه في اللغة الأصلية- في لغة العرب في الاستعمال العام- الدابة كل ما يَدْبُ على الأرض سواء أكان يَدْبُ على بطنه أم يَدْبُ على رجلين أم يَدْبُ على أربع، ودلَّ على هذا قول الله ﷻ (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) يعني من الدواب (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) [النور: ٤٥]. ثم حُصِّتْ في الاستعمال العرفي بأن الدابة هي ذات الأربع التي تُركَّبُ في الاستعمال، يعني يركبها الناس أو يحرثون عليها أو إلى آخره، فهذه تسمى حقيقة عرفية، والمعنى الأول يسمى حقيقة لغوية.

فإذا صارت الحقيقة العرفية أخص من الحقيقة اللغوية.

اللغة دائماً تكون عامة، ثم الناس يُفَيِّدُونَ المعنى اللغوي ببعض ما يحتاجون إليه في الاستعمال، فتكون الحقيقة العرفية دائماً أضيق من الحقيقة اللغوية.

ثم لما أتى الشرع ظهرت ما سَمَّاهُ العلماء الحقيقة الشرعية، أو ما سَمَّاهُ طائفة ممن أَلَّفَ في فقه اللغة بالأسباب الإسلامية.

الأسباب الإسلامية يعني ألفاظ جعل لها معانٍ لأجل سبب مجيء الإسلام. (٢)

من الأمثلة على ذلك لفظ السجود:

<sup>٢</sup> لأجل مزيد من التفصيل في هذه المسألة استمع لشريط بعنوان: المصطلحات وأثرها في العن والتفافة والرأي العام للشيخ صالح، وهو مفرغ أيضاً.

**ففى اللغة** لفظ السجود للخضوع والذل بحركة البدن.

**وفى العرف** أن السجود يكون بالانحناء إما بركوع أو بما نسميه السجود؛ يعني وضع الجبهة على الأرض.

**وفى الشرع** السجود هو من وضع جبهته وأنفه على الأرض.

قال Y لبنى إسرائيل (ادخلوا الباب سجداً) [البقرة: ٥٨] يعني راعين؛ لأن السجود العرفي يدخل فيه الركوع.

أما في شريعة الإسلام صارت الحقيقة الشرعية للسجود هي وضع الجبهة على الأرض. هذه المقدمة مهمة في تأصيل هذه الحقائق الثلاث على مسألة الإيمان.

اللغة مرتبطة بالاشتقاق، اللغة لها اشتقاق يجمع الكلام الذي حروفه واحدة:

فالإيمان والأمن والأمان هذه كلماتها واحدة، (أمن وأمان وإيمان) فاشتقاقها من حيث الأصل واحد، ولهذا الإيمان يرجع إلى الأمن في اللغة، والأمان يرجع إلى الأمن وإلى الإيمان.

فهذه الألفاظ في أصل اللغة اشتقاقها واحد وذلك من الأمن الذي هو المصدر.

ما علاقة الإيمان في اللغة بالأمن يعني في دلالة اللغة؟

لأنه من آمن فقد أمن، آمن بالشيء أمن على نفسه، آمن يعني صدق استسلم أطاع إلى آخره فإنه يعتبر مستسلماً؛ يعني يُعْتَبَرُ آمِنٌ عدوه، لو آمن بما قال عدوه صدقته فإنه يكون آمناً غائلته.

إذا تبين هذا فهذا الأصل اللغوي الذي هو مجيء الاشتقاق من كلمة واحدة يدلُّك على أن أصل كلمة الإيمان في اللغة من حيث الاشتقاق من الأمن، ثم في الاستعمال العرفي - عرف العرب -<sup>٣</sup>

خصت ذلك المعنى إلى أن الإيمان هو التصديق، التصديق الجازم الذي يكون معه عمل يَأْمَنُ معه.

وهذا جاء في القرآن يعني في استعمال المعنى اللغوي للإيمان في مواضع:

كقوله Y في قصة يوسف مخبراً عن قول إخوة يوسف لأبيهم (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) [يوسف: ١٧] لاحظ الأمن يعني بِمُصَدِّقٍ لنا التصديق الجازم الذي يتبعه عمل أنك لا تؤاخنا بما فعلنا، قال ( قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً ) [يوسف: ١٨]، فما أعطاهم الأمن.

كذلك قال Y في قصة إبراهيم عليه السلام (فَأْمَنَ لَهُ لُوطٌ) [العنكبوت: ٢٦] (أمن له لوط) يعني صدقته تصديقاً جازماً تبعه عمل له بحيث يأمن من العذاب الذي توعد به إبراهيم قومه.

كذلك في وصف النبي ﷺ في سورة براءة قال (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [براءة: ٦١] (ويؤمن) أي يُصَدِّقُهُمْ فيما يقولون فيؤمنون معه عقوبة النبي ﷺ.

إذا فالإيمان في اللغة أَسْتَعْمِلَ وَيُرَادُ بِهِ التصديق الجازم الذي يكون معه عمل يأمن معه؛ لأنه فيه صلة دائماً بين المعنى العرفي، الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية.

جاء الشرع فأمر الناس بالإيمان، فهذا الإيمان فيه كما ذكرنا لك أن الحقيقة العرفية تخصيصاً للحقيقة اللغوية، والحقيقة الشرعية أسباب زائدة، فيها زيادة عن الحقيقة العرفية، قد تكون تخصيصاً لها وقد تكون رجوع إلى أصل المعنى اللغوي وتكون أوسع منها.

فالإيمان في الشرع جاء بأنه مُنْجِهٌ إلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله إلى آخر أركان الإيمان الستة، وهذا الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر عَرَفْنَا منه أنه لا يكون إلا

بِعَمَلٍ ولا يكون إلا بإقرار ولا يكون إلا بتصديق، قال Y (أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) [البقرة: ٢٨٥]، (يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله

ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضللاً بعيداً) [النساء: ١٣٦]، (ليس البر أن تولوا وجوهكم

قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذواي القربى) [البقرة: ١٧٧] الآية (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون) [الأنفال: ٢].

<sup>٣</sup> انتهى الوجه الأول من الشريط التاسع والعشرين.

فإِذَا وَصَفَ اللهُ Y المطلوب من المؤمن بأنَّ المؤمن مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأيضاً أنه يعمل، وأيضاً أنه يقول بلسانه.

ولهذا جعل اللهُ Y الصلاة للدلالة على هذا الأصل، جعل الصلاة هي الإيمان فقال سبحانه (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [البقرة: ١٤٣]، نحن الآن نبحث هذا من جهة لغوية، من الجهة التأصيلية للكلمة لا من جهة التعريف- (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) هذا استعمال لكلمة الإيمان ويراد بها الصلاة.

الصلاة هي الإيمان معنى هذا أن هذا تخصيص لكونه تصديق، فهو ليس تصديقاً فقط، بل الإيمان صار صلاةً.

إذاً هذا من جهة الاستعمال اللغوي زاد على العُرفِ وَرَجَعَ إلى سَعَةِ اللغة، وهو تخصيص في الواقع للتصديق ببعض ما يشمله التصديق الذي يتبعه عمل.

إذا تبين هذا فيظهر لك أن الإيمان في الشرع نُقِلَ عن الإيمان في العُرف، كما أن الإيمان في العُرف نُقِلَ عن الإيمان في اللغة.

فتأصيل الإيمان على أنه في اللغة هو إقرارٌ وتصديقٌ ليس صحيحاً؛ لأنَّ الإيمان في اللغة أعم من ذلك، مثل ما ذكرنا لك، الإيمان ما يَجْلِبُ الأمان من عمل، من إقرار، من تصديق، من تصرف، من موالاة، كل ما يجلب الأمان فهو إيمان.

◀ في اللغة فُيِّدَ ذلك على نحو ما ذكرت لك من الآيات.

◀ في الشرع جاء تسمية الإقرار إيماناً، وجاء تسمية الاعتقاد إيماناً، وجاء تسمية العمل إيماناً. فإذاً من حيث الدلالة اللغوية والدلالة العرفية والدلالة الشرعية تبين لك أن هناك اختلاف في معنى الإيمان.

المرجئة مع أهل السنة في هذه المسألة اختلفوا، وهذا الاختلاف طويل الذيول كما هو معلوم؛ لكنهم اتفقوا من حيث الأصول -أصول الفقه- على أن الكلمة إذا اعترها هذه الأمور الثلاثة: الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية اتفق الجميع -الحنفية مع الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم- اتفقوا على أن تُقَدَّمَ الشرعية، لماذا؟

لأنَّ الألفاظ الشرعية تخصيص، فلا يقول الحنفية -الذين قالوا في الإيمان بهذا التعريف- لا يقولون إنَّ السجود إذا أمرَ به فإنه يصلح بالركوع.

يعني مثلاً لو قرأ القارئ القرآن وهو يمشي، ثم مرَّتْ آية سجدة، فهل يركع ويُكْتَفَى بها؟ أم أنه يصير إلى السجود؟

السنة في السجود الشرعي، ولماذا؟

لأنَّ السجود جاء بهذا اللفظ الشرعي وبيَّنَتْهُ السنة فإذاً يكون هو المراد لا السجود العرفي.

المسألة لها نظائر في الفقه في العقيدة في اللغة بعامّة.

فإذاً نقول: اجتمعوا على أن الحقيقة الشرعية مُقَدَّمة، ثم هل تقدم اللغوية أو العُرفية؟

خلاف بينهم.

لهذا نقول: ما دام أن الجميع اتفقوا على تقديم الحقيقة الشرعية، فما هي أدلة الحقيقة الشرعية في الإيمان؟ الأدلة على ذلك يطول الكلام عليها، ونرجئها مع تفصيلها في الكلام والمذاهب للدرس القادم، لكن نكمل المُقَدَّمات.

أنا أريدك تفهم مسألة الإيمان لأنها مسألة مُشْكِلَةٌ، وكثير ممن خاض فيها في هذا العصر ما أدرك حقيقة الفرق ما بين قول أهل السنة وقول المرجئة في هذا الباب.

### المسألة الثانية

الإيمان في اللغة هو التصديق الجازم -كما ذكرنا لك- الذي يتبعه عمل يأمن معه المؤمن الغائلة أو العقوبة إلى آخره.

وقولنا التصديق الذي معه عمل هذا تحصيل حاصل؛ لأنَّه إذا كان الشيء يلزم منه العمل فإنه لا يُطْلَقُ لفظ مُصَدِّقاً في اللغة على من صدَّقَ حتى يعمل.

مثاله: أتى شخص وقال لأخر سيارتك الآن تُسْرَقُ.



فقال له الآخر: جزاك الله خيراً.

قال: لك فيها أموال و لك فيها أشياء وهي الآن تُسرق.

قال الآخر: جزاك الله خيراً وجلس ولم يتحرك.

فهل يُعتبر في اللغة مُصدّقاً؟

إذا كان قد صدّق الخبر فإنه لا بد أن يتبعه بعمل يدل على صدقه؛ لأنّ الناس لا يُفِرطون بأموالهم ولا يُفِرطون بما فيه قوام حياتهم.

فإذا مكث وقال أنا مُصدّق، وهو ما ذهب، ما أتبعه عمل، فلا يُسمّى مُصدّقاً في اللغة، ليس في الشرع، لا يسمى مُصدّقاً في اللغة.

ودلّ على هذا الأصل قول الله Y في قصة إبراهيم الخليل مع ابنه إسماعيل في سورة الصافات قال (قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ (١٠٢) فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ) [الصافات: ١٠٢-١٠٣]، لاحظ العمل (فَلَمَّا) و (لَمَّا) انتبه لكلمة (لَمَّا)، (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) [الصافات: ١٠٣-١٠٥]، رؤيا الأنبياء حق، إذا رآها النبي صدّق بأنها وحي من الله Y.

لكن متى صار مُصدّقاً بالرؤيا؟

لَمَّا امتثل دلالتها (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ (١٠٣) وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) وهذا تصديق لغوي وهو أيضاً تصديق شرعي.

إذا فالإيمان في العرف - الحقيقة العرفية- ولو أرجعناه إلى التصديق فإن حقيقة التصديق أن يكون معه عمل، فلا يُسمّى مُصدّقاً من ليس يعمل أصلاً فيما صدّق به.

### المسألة الثالثة

يمكن أن يُضبط ما جاء في القرآن من استعمال الإيمان في الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية بضابط وهو أنه:

- إذا اقترنت بالإيمان الأَمْنُ أو كانت الدلالة عليه فإن المراد به سعة المعنى اللغوي.
- وإذا عدّي الإيمان باللام في القرآن أو في السنة فإن المراد به الإيمان العرفي؛ يعني اللغوي العرفي.
- وإذا عدي الإيمان بالباء، فإنه يراد به الإيمان الشرعي.

وهذه كل واحدة لها طائفة من الأدلة تدلّ عليها.

🌸 المعنى اللغوي: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) [الأنعام: ٨٢]، (آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ) هذا دلالة على عموم المعنى اللغوي.

🌸 المعنى العرفي: (وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا) [يوسف: ١٧]، لاحظ التعدية باللام (بِمُؤْمِنٍ لَنَا)، (فَأَمَنْ لَه لُوطٌ) [العنكبوت: ٢٦]، (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [براءة: ٦١] يعني النبي □ (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) هذا المعنى العرفي.

🌸 الإيمان الشرعي: (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ) [البقرة: ٢٨٥]، لاحظ الباء، عدّي الباء للدلالة الشرعية.

لماذا اختلفت التعدية؟

لأنّ المطلوب اختلف.

كيف؟

لأنّ الإيمان اللغوي ما دام أنه تصديق فنقول: العرب صدّق فلان، تعديه باللام، صدّق فلان، وتقول صدّق بكذا أيضاً فتعديه بالباء

لأنّ لكن الإيمان الشرعي آمن بكذا - لاحظ التعدية مُضَمَّنٌ أَقْرَ بكذا - أَقْرَ تتعدى بالباء في اللغة أليس كذلك؟ - أَقْرَ بكذا، فتكون صحيحة، عمل بكذا صحيحة، صدّق بكذا صحيحة.

ولهذا لَمَّا عدّي الإيمان في اللغة بالباء علمنا أنه ضَمَّنَ المعنى الأصلي في اللغة وزيادة تصلح

للتعدية بالباء.

فالمعنى اللغوي يتعدى باللام، فلماذا عُدِّي بالباء تفريقاً ما بين الإيمان الشرعي والإيمان اللغوي؟ هو تضمين العمل للإيمان الذي هو زيادة على ما جاء في المعنى العرفي. هذا كثير: في القرآن وفي اللغة أنه يأتي الفعل ويراد منه معنى، ثم تختلف التعدية بالحرف فيُضْمَنُ الفعل معنى فعل آخر.

سنضرب له مثلاً حاضر عندكم جميعاً وإن كان الأمثلة كثيرة لكن لقربه منكم. مثلاً تعلمون قول ابن القيم وابن تيمية وعدد من مشايخنا حفظ الله الجميع ورحم الأموات في قوله تعالى في المسجد الحرام (وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفِ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُدْفَهُ مِنَ عَذَابِ أَلِيمٍ) [الحج: ٢٥]، قالوا هنا ما معنى الإرادة؟ الهم، يعني الهم الجازم.

لماذا؟

قالوا لأنَّ الإرادة بنفسها تَتَعَدَّى، الإرادة المعروفة تتعدى بنفسها، تقول أردت الذهاب، أردت المجيء، أردت القراءة، ما تقول أردت بالقراءة، فلما قال (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ)، ما قال (ومن يرد فيه إلحاداً)، بل قال (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ) علمنا أنَّ كلمة (يُرِدْ) هذه فيها فعل يناسب التعدية بالباء وهو هَمَّ.

هَمَّ بكذا هَمَّ فلان بكذا هذا الذي يناسب.

ولذلك فسره الأئمة بأنَّ المراد بالإرادة هنا الهم الجازم فيؤاخذُ عليه ولو لم يحقق الإرادة من كل وجه وإنما يَصْدُقُ عليه الهمُّ؛ إذا هَمَّ بالفعل، هَمَّ به صار داخلاً في الفعل. نرجع هنا في اللغة (فَأَمَّنْ لَهُ لُوطٌ) [العنكبوت: ٢٦]، يعني صدَّقَ له، أقرَّ له، تقول أنا أقررت لك، إيش أقول أقررت إياك؟

لا، أقررت بكذا؛ لكن لفلان، أقررت بفلان ولا أقررت لفلان ما قال؟

أقررت لفلان ما قال، (فَأَمَّنْ لَهُ لُوطٌ) يعني صدَّقَ له، أقرَّ له، إلى آخره.

لاحظ هذا التصديق والإقرار الذي هو المعنى اللغوي؛ لكن جاء المعنى الشرعي في القرآن بزيادة عن التعدية باللام إلى التعدية بالباء قال Y (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) [النساء: ١٣٦]. ما قال آمنوا لله ولرسوله مع أنه قال في النبي p (وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) [براءة: ٦١]، وقال في لوط (فَأَمَّنْ لَهُ لُوطٌ) قال (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيَّ رَسُولِهِ) إلى آخره (وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ) [النساء: ١٣٦].

فإذا دللنا على أنَّ هذا المعنى هو المعنى اللغوي، وزيادة عليه ما دخل فيه مما يناسب التعدية بالباء وهو العمل.

تقول عملت بكذا يعني أمنت بكذا فعلت به، أمنت بأنَّ الأمر واقع فعلت به؛ يعني عملت بما أمنت، فذلك دخلت زيادة تعدية بالباء لتدلنا على أنَّ العمل دخل في مسمى الإيمان أصلاً، وهذه يأتي لها مزيد تفصيل في الأدلة إن شاء الله تعالى.

إذا تبين هذا فمن المهم في تأصيل هذه المسألة التي غلِطَ فيها الكثيرون منذ نشأت المرجئة، أن يُعْرَفَ أنَّ الإيمان في اللغة في حقيقته تصديق وإقرار؛ لكن تصديق معه نوع عمل وليس لازماً في حقيقته؛ لكن لا يُسَمَّى تصديقاً حتى يكون معه عمل يأمن به، لصلته بالمعنى اللغوي العام. أما في الشرع فهو إقرارٌ وتصديقٌ وعمل؛ لأنَّ الشرع جاء بزيادة على المعنى اللغوي في هذه المسألة العظيمة.

#### المسألة الرابعة:

تعريف الطحاوي لهذه المسألة وهي (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِفْرَارُ بِالسَّانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ)، هذا فيه إخراج العمل أن يكون مورداً للإيمان وقصراً للإيمان من حيث المورد على الإقرار والتصديق، وهذا كما ذكرت لك مذهب مرجئة الفقهاء.

والمرجئة في هذه المسألة لهم أقوال متعددة أشهرها قولان:

قول جمهور المرجئة وهو أنَّ الإيمان هو التصديق، ولا يلزم معه إقرار.

الشريط التاسع والعشرون

﴿ ثُمَّ مَرَجُّهُ الْفُقَهَاءُ - وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَاتَرِيْدِيَّةُ وَالْأَشَاعِرَةُ وَجَمَاعَةٌ - أَنَّ الْإِيمَانَ إِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ وَتَصْدِيقٌ بِالْجَنَانِ.

وَسُمُّوا مَرَجُّهُ لِأَنَّهُمْ أَرَجُّوا الْعَمَلَ عَنِ مَسْمَى الْإِيمَانِ؛ يَعْنِي أَخْرَوْهُ عَنِ مَسْمَى الْإِيمَانِ، فَجَعَلُوا الْإِيمَانَ مُتَحَقِّقًا بِمَا عَمِلَ.

وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بَعْدَ أُدْلَةٍ مِنْ أَشْهَرِهَا قَوْلُ اللَّهِ ﷻ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وَهَذَا مِنْ أَقْوَى أُدْلَتِهِمْ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَعَطَفَ الْعَمَلَ عَلَى الْإِيمَانِ، قَالُوا فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّغَايُرِ مَا بَيْنَ الْعَمَلِ وَمَا بَيْنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَمَلُ الصَّالِحَاتِ فِي الْإِيمَانِ لَمَا قَالَ (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) فَلَمَّا عَطَفَ الْعَمَلَ عَلَى الْإِيمَانِ قَالُوا دَلَّنَا عَلَى تَأْخِيرِ الْعَمَلِ وَإِرْجَاءِ الْعَمَلِ عَنِ مَسْمَى الْإِيمَانِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ ذَلِكَ؛ يَعْنِي عَنِ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ بِجَوَابٍ مُخْتَصِرٍ وَنَرْجِي الْجَوَابَ الْمَطُولَ، الْجَوَابُ عَنِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّغَةَ فِيهَا:

### ﴿ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ وَيُرَادُ بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ التَّغَايُرُ:

وَالتَّغَايُرُ:

□ تَارَةً يَكُونُ تَغَايُرُ ذَوَاتٍ:

وَمَعْنَاهُ أَنَّكَ تَقُولُ مِثْلًا فِي اللَّغَةِ: دَخَلَ مُحَمَّدٌ وَخَالِدٌ، فَحَمْدٌ ذَاتُهُ غَيْرُ ذَاتِ خَالِدٍ، هَذَا لَهُ حَقِيقَةُ ذَاتٍ وَهَذَا لَهُ حَقِيقَةٌ، هَذَا يُسَمَّى تَغَايُرُ ذَوَاتٍ.

□ وَتَارَةً يَكُونُ تَغَايُرُ صِفَاتٍ.

تَغَايُرُ الصِّفَاتِ تَقُولُ عِنْدِي مُهَيَّذٌ وَصَارِمٌ وَحَسَامٌ، وَالَّذِي عِنْدَكَ سَيْفٌ وَاحِدٌ يَعْنِي الَّذِي عِنْدَ الْعَرَبِيِّ سَيْفٌ وَاحِدٌ، لَكِنْ يَقُولُ:

مُهَيَّذٌ مِنْ جِهَةٍ وَصِفَهُ أَنَّهُ صُنِعَ فِي الْهِنْدِ.

وَصَارِمٌ مِنْ جِهَةٍ شَهْرَتُهُ وَأَنَّهُ يَصْرُمُ.

وَحَسَامٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مِنْ وَقَعَ عَلَيْهِ حَسَمَةٌ وَقَتَلَهُ.

مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ قَالَ ﷻ فِي تَغَايُرِ الصِّفَاتِ (الرُّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ) [الحجر: ١]، الْكِتَابُ

هُوَ الْقُرْآنُ، وَالْقُرْآنُ هُوَ الْكِتَابُ، عَطَفَ بِالْوَاوِ هَلْ لَتَغَايُرِ الذُّوَاتِ، الْكِتَابُ شَيْءٌ وَالْقُرْآنُ شَيْءٌ؟

لَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهَذَا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا أَحَدٌ يَقُولُ بِهَذَا، فَصَارَ التَّعَاظِفُ هُنَا لِتَغَايُرِ الصِّفَاتِ (تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ) نُظِرَ فِيهِ إِلَى جِهَةٍ كَوْنِهِ مَكْتُوبًا بِأَقْيَا، (وَقُرْآنٍ مُبِينٍ) يَعْنِي أَنَّهُ يُقْرَأُ وَيُنْظَرُ فِيهِ إِلَى التَّلَاوَةِ

وَالْقِرَاءَةُ فَهَذَا تَغَايُرُ صِفَاتٍ.

﴿ وَتَارَةً يَكُونُ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ لَا لِأَجْلِ التَّغَايُرِ وَلَكِنْ تَغَايُرٌ مَا بَيْنَ الْجُزْءِ وَالْكَلِّ، وَمَا بَيْنَ الْعَامِ

وَالْخَاصِّ:

فَيُعْطَفُ الْخَاصُّ عَلَى الْعَامِ وَيُعْطَفُ الْعَامُ عَلَى الْخَاصِّ، وَمِثَالُهُ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ( مَنْ

كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) [البقرة: ٩٨] (عَدُوًّا لِلَّهِ

وَمَلَائِكَتِهِ) لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ غَيْرُ اللَّهِ ﷻ، الْمَلَائِكَةُ مَخْلُوقَةٌ وَالرَّبُّ ﷻ هُوَ مَالِكُ الْمَلِكِ وَخَالِقُ الْخَلْقِ.

(وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ) الرُّسُلُ مِنْهُمْ رَسَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَمِنْهُمْ رَسَلُ مِنَ (اللَّهِ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ

رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ) [الحج: ٧٥]، فَالرُّسُلُ هُنَا أَعْمٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِأَنَّ مِنْهُمْ الرُّسُلَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَمِنْهُمْ

الرُّسُلَ مِنَ الْبَشَرِ.

فَإِذَا هُنَا صَارَ عَطْفًا: عَطَفَ الْكَلِي عَلَى الْجُزْئِي.

ثُمَّ قَالَ (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ) جِبْرِيلَ وَمِيكَالَ مِنَ الرُّسُلِ أَوْ لَا؟

مِنَ الرُّسُلِ.

مِنَ الْمَلَائِكَةِ؟

نَعَمْ.

فَعَطْفُهُمْ، هَلْ حَقِيقَةُ جِبْرِيلَ وَمِيكَالَ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ؟

لَا، هَذَا تَغَايُرٌ صَحِيحٌ؛ وَلَكِنْ تَغَايُرٌ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْجُزْءِ وَالْكَلِّ وَالْجُزْءِ، وَلَيْسَ تَغَايُرُ ذَوَاتٍ وَلَا تَغَايُرُ صِفَاتٍ وَلَا تَغَايُرُ حَقِيقَةٍ.

ومن هذا عَطْفُ الخاص على العام لأجل التغاير ما بين الجزء والكل بقوله (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)، (وَالْعَصْرُ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ) [الكهف: ١٠٧]، (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَانُ وُدًّا) [مريم: ٩٦]، الآيات كثيرة آمنوا وعملوا الصالحات، عَطْفَ العمل على الإيمان لأجل هذا وإلا فهو داخل في حقيقته.

هنا لماذا تُخَصُّ الخاص بالذكر بعد العام؟

لأجل التنبيه على شرفه.

فالعرب تَعْطِفُ الخاص على العام وتغاير في هذا لأجل التنبيه على شرف ما ذُكِرَ.

لأنك تقول مثلاً جاءني المشايخ وسماحة الشيخ عبد العزيز، هل هو ليس من المشايخ؟

لكن هنا للتنبيه على شرفه أنه هو المقصود، جاءني المشايخ جميعاً وجاء المقصود أو المقدم فيهم إلى آخره تنبيهاً على شرفه ومنزلته إلى آخره.

فاذا الاستدلال بهذا، هذا جواب مختصر ونذكر لكم بقية الأدلة والإجابة عليها فيما يأتي.

أنا أردت بهذا التطويل اللغوي تأصيل المسألة لكم؛ لأنَّ مسألة الإيمان خاض فيها كثيرون في هذا العصر، كتبوا فيها كتابات سواء في الإيمان أو في التكفير، وهم لم يدركوا حقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

فمنهم من أدخل مذاهب المرجئة في مذهب أهل السنة وقَصَرَ الكفر على التكذيب والإيمان على التصديق وإما قولاً أو باللائم.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الإيمان قول واعتقاد وأنَّ العمل ليس من الإيمان أصلاً كما هو قول المرجئة، والأقوال في هذا متعددة.

نسأل الله ﷻ أن يثبتني وإياكم على طريقة أئمتنا، وأن يكفَّ عنا الشر وأن لا يخذلنا وأن ينور بصائرنا ويسائر أحبائنا إنه جواد كريم.

نكتفي بهذا القدر ونكمل المرة القادمة.



وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِفْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ.  
وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ.  
وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتَّقَى، وَمُخَالَفَةُ الْهَوَى، وَمُلَازِمَةُ الْأَوْلَى.

قال / (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِفْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ) هذه الجملة من كلامه في تعريف الإيمان المقصود بها التعريف الشرعي للإيمان عند الطحاوي / .  
والذي دلَّت عليه الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الأئمة -أئمة أهل الحديث والسنة- أنَّ الإيمان قول وعمل.

وبعض أهل العلم يُعَبِّرُ بقوله (الإيمان قول وعمل ونية) كما قالها الإمام أحمد في موضع؛ ويعني بالنية الإخلاص يعني الإخلاص في القول والعمل.

وهذا الأصل وهو أنَّ الإيمان قول وعمل وُضِّحَ بقول أهل العلم:  
الإيمان اعتقادٌ بالقلب يعني بالجنان، وقولٌ باللسان وعملٌ بالجوارح والأركان، يزيد بطاعة الرحمن وينقص بطاعة الشيطان.

فشمَل الإيمان إذاً فيما دلَّت عليه الأدلة هذه الأمور الخمسة، وهي:  
أنه اعتقاد، وأنه قول، وأنه عمل، وأنه يزيد، وأنه ينقص.

وتعريف الطحاوي للإيمان بقوله (هُوَ الْإِفْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ) هذا تعريفٌ بالمقارنة مع ما سبق فيه قصور، وهو موافقٌ لما عليه الإمام أبو حنيفة / وأصحابه، فإنهم لم يجعلوا العمل من مُسَمَّى الإيمان، وجعلوا الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان، وجعلوا الأعمال زائدة عن مُسَمَّى الإيمان مع كونها لا بد منها ولازمة للإيمان.

فقول الطحاوي هذا ليس مستقيماً مع معتقد أهل السنة والجماعة وأتباع أهل الحديث والأثر، وفيه قصور لأنه أخرج العمل عن تعريف الإيمان.

وكون العمل من الإيمان له أدلة كثيرة من الكتاب والسنة أظن أنني قدمت لكم بعضها قبل رمضان:

ومنها في هذا المقام قول الله ﷻ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) [البقرة: ٤٣]، ويعني بالإيمان الصلاة، فسمى الصلاة إيماناً والصلاة عمل.

وقال أيضاً ﷻ (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ).

وقال (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) [البقرة: ٢٨٥]. دلَّت الآية على أنَّ الإيمان له حقيقة هي الاعتقاد والإيمان بهذه الأركان الخمسة (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) فإذا كان العمل ناشئاً عن هذه، فإنه لا يُتَصَوَّرُ الانفكاك ما بين العمل والإيمان، ولهذا في آية البقرة (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ) جعل العمل هو الإيمان لأنه منه ولأنه ينشأ عنه.

ففهم إذاً أنَّ قوله (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)<sup>(٤)</sup> (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) ونحو ذلك، بما فيه عطف العمل على الإيمان -كما قدّمنا آنفاً- أنَّ هذا عطف الخاص بعد العام و عطف الجزء بعد الكل، وهذا كثير في القرآن وفي اللغة كما قدمته لك.

ومن السنة قول النبي ﷺ كما قال لوفد عبد القيس لما أتوه في المدينة قال «أمركم بالإيمان بالله وحده أتدرون ما الإيمان بالله وحده» ثم فسَّرَهُ بـأركان الإيمان ثم قال «وأن تؤدوا الخمس من المغنم» ° وهذا -أداء الخمس- عمل فجعله تفسيراً للإيمان.

وكذلك قوله □ «الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن

(٤) الشعراء: ٢٢٧، ص: ٢٤، الإنشاق: ٢٥، التين: ٦، العصر: ٣.

° البخاري (٨٧) / أبو داود (٤٦٧٧)

الطريق والحياء شعبة من الإيمان»<sup>٦</sup> فجعل الإيمان:

- له قول مرتبط بالنطق.
  - وله عمل الذي هو إمطة الأذى عن الطريق-يعني الذي هو نوع العمل-.
  - وجعل له عمل القلب وهو الحياء.
- ففي هذا الحديث مثل النبي  شعب الإيمان بثلاثة أشياء منها القول ومنها الاعتقاد أو عمل القلب ومنها عمل الجوارح.
- ويأتي مزيد بيان لهذا الأصل في المسائل إن شاء الله تعالى.
- ثم زيادة الإيمان ونقصانه دل على الزيادة قول الله Y (وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا) [الأنفال: ٢]، وكذلك قوله (لِيَزِدُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ) [الفتح: ٤]، وكذلك قوله (زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) [محمد: ١٧]، ونحو ذلك مما فيه زيادة، وإذا كان فيه الزيادة فإنه لا بد أن يكون فيه النقص بمقابل ما ترك مما يسبب الزيادة في الإيمان.
- ولهذا بعض الصحابة لما ذكر زيادة الإيمان وذكر نقصانه قال (إِذَا سَبَّحْنَا اللَّهَ وَحَمَدْنَاهُ وَذَكَرْنَاهُ فَذَكَرَ زِيَادَتَهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا فَذَكَرَ نَقْصَانَهُ)<sup>٧</sup>.

فزيادة الإيمان ونقصانه دل عليها قول الله Y والسنة وقول الصحابة رضوان الله عليهم.

فمن هذا يتقرر أن قول الطحاوي (وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ). هذا يوافق قول مرجئة الفقهاء وهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام المعروف، وأصحابه ممن أخرجوا العمل عن كونه جزءاً من الماهية؛ عن كونه ركناً في الإيمان.

إذا تقرّر هذا فإن في مسألة الإيمان مباحث كثيرة جداً، وذلك لكثرة الخلاف في هذه المسألة وطول الكلام عليها وكثرة التصانيف التي صنفها السلف ومن بعدهم في هذه المسألة؛ لكن يمكن تقريب هذه المسألة لطالب العلم في مسائل:

#### المسألة الخامسة:

الإيمان يجمع:

- أولاً: الاعتقاد بالقلب، وهو الذي يسميه المرجئة -مرجئة الفقهاء- أو يسميه العامة التصديق.
- ثانياً: قول اللسان.
- ثالثاً: عمل الجوارح والأركان.
- رابعاً: الزيادة.
- خامساً: النقصان.

هذه خمسة أشياء فيها اختلف المنتسبون إلى القبلة على أقوال:

#### القول الأول:

هو أن الإيمان تصديق فقط، وهذا هو قول جمهور الأشاعرة، وهو أيضاً قول أبي منصور الماتريدي والماتريدي بعامته.

وهذا مبني منهم على أن القول ينشأ عن التصديق، وعلى أن العمل ينشأ عن التصديق، فنظروا إلى أصله في اللغة بحسب ظنهم، وإلى ما يترتب عليه فجعلوه التصديق فقط.

واستدلوا له بعدة أدلة مما فيه أن الإيمان تصديق كقوله (أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) [البقرة: ٢٨٥]، وهذه أمور غيبية والإيمان بها يعني التصديق بها، وغير ذلك من الأدلة التي فيها حصر الإيمان بالغيبيات، والإيمان بالغيبيات يُفهم على أنه التصديق.

<sup>٦</sup> الخاري (٩) / مسلم (١٦٢)

<sup>٧</sup> عن عمير بن حبيب بن خماسة أنه قال ((الإيمان يزيد وينقص قيل له وما زيادته وما نقصانه قال إذا ذكرناه وخشيناها فذلك زيادته وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه)) مصنف ابن أبي شيبة (٣٠٢٢٧) / شعب الإيمان (٥٦)

وهؤلاء يُسَمَّوْنَ المرجئة، وهم المشهورون بهذا الاسم. ومن المرجئة طائفة غالية جدا وهم الذين جعلوا الإيمان ليس التصديق بالقلب ولكن هو المعرفة بالقلب، وهو القول المنسوب إلى الجهمية وغلاة الصوفية كابن عربي ونحوه ممن صَنَّفُوا في إيمان فرعون.

### ❦ القول الثاني:

من قال إنَّ الإيمان قول باللسان فقط، وهؤلاء يُسَمَّوْنَ الكَرَامِيَّةَ -بالتشديد-. الكَرَامِيَّةُ يُنْسَبُونَ إلى محمد بن كَرَام، وهذا يقول: الإيمان هو الإقرار باللسان. لم؟

قال لأنَّ الله ﷻ جَعَلَ المنافقين مخاطِبِينَ باسم الإيمان في آيات القرآن، فإذا نودي المؤمنون في القرآن فيدخلُ في الخطاب أهل النَّفاق، والمنافقون إنما أقرُّوا بلسانهم ولم يصدِّقوا بقلوبهم فدخلوا في اسم الإيمان لهذا الأمر.

### ❦ القول الثالث:

هو مذهب مرجئة الفقهاء الذين قالوا: إنَّ الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، إقراراً باللسان وتصديق بالجنان، ويجعلون أنَّ الناس في التصديق -كما سيأتي- وفي أعمال القلوب أنهم واحد، فأعمال القلوب التي أصلها التصديق عندهم شيء واحد، والعمل ليس من الإيمان عندهم يعني من حقيقة الإيمان وإن كان لا بد منه في تحقيق الإيمان، بخلاف أهل القولين السابقين يعني الماتريديَّة<sup>٨</sup>.



<sup>٨</sup> انتهى الشريط التاسع والعشرون.